



## عمل سكاني لا يقبل التوقف

حسن العزي

>، توجد إشكالات مصدرها ارتفاع الخصوبة في مقدمتها موضوع الصحة الإنجابية حيث يستدعي الأمر التوسع بدوائر خدمات الصحة الإنجابية وتوفير وسائل تنظيم الأسرة وبخاصة في المناطق الريفية، ويتطلب الأمر تنامي وعي السكان في الري.

فيما يتصل بتشجيع الأولاد والبنات بخصوص الالتحاق بالمدارس والحرص الدائم من قبل الآباء والأمهات على الاستمرار في التعليم دون انقطاع.. ومن بين الأمور ذات الصلة بالسكان موضوع إتاحة فرص العمل وبخاصة لإبناء الريف للإشغال في العمل الإنتاجي، ومن بين الإشكالات التي تسبب ارتفاعا في الخصوبة: قلة التثقيف المباشر للسكان في المدارس والمنازل.. نحن بحاجة إلى قيام الدورات التابعة للمجلس السكاني إلى تكوين فرق عمل تتكون من أبناء المناطق في الريف وهم المستنبرون «بنين وبنات» هم القادرون على نقل الرسائل السكانية عبر التثقيف المباشر للطلاب والطالبات.. وللأسوء عبر الزيارات المنزلية التي قد تقوم بها الكوادر الصحية من مراكز المحافظة ولتفتيق تلك المهمة ربما تعرف الدورات التابعة للمجلس الوطني للسكان أن الوسائط المنتهية من الريف تتطلب تدريباً وتأهيلاً للقيام بعملية التثقيف المباشر والتواصل.. هي أي الدورات التي تتوفر لديها كوادر عليا مؤهلة لديها دعم مالي قادرة على تأهيل الوسائط للتولى التثقيف الدائم والمستمر.. هي تدرى أن الخصوبة لا تتوقف ولأن الأمر كذلك فإن التثقيف المباشر عمل دائم ومستمر لا يتحمل التوقف.. هذه الحقيقة يدركها المجلس السكاني والدورات التابعة له.. هم يعلمون أن مجال القضايا التي تهم السكان ويستوجب الأمر معالجة لا تحتمل التأجيل.. لأن إنجاب المواليد في كل البلاد لن يوجل لكن قد يخفف الخصوبة.. قد تصل الخصوبة عام ٢٠١٥م إلى (٤) أطفال وفي عام ٢٠٢٥م إلى ٢ أطفال حين تصل إلى هذا المؤشر سوف ينخفض حجم السكان.. قد ينخفض العدد في المستقبل بحوالي ٧ ملايين نسمة قد يساهم هذا الانخفاض في تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة.. الوصول إلى هذه الغاية يتطلب الأمر توفير خدمات وسائل تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية والتوسع في إنشاء المرافق الصحية وقيام الدورات التابعة للمجلس السكاني بتزول ميداني والتعرف على حاجات السكان وإشراكهم في حوار ونقاش الوصول إلى رؤى تتبنى من الواقع المعاش وتستجيب لحاجة السكان ولعل النجاح المرتقب الذي قد يتحقق بفضل النزول الميداني قد يدعم المجلس السكاني ويوفر له فرصاً للنجاح في زيادة عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في المجالات السكانية المختلفة وتنامي دورها المتصل بالتوعية وقد يساعده على تقوية وتحسين وتوسيع نطاق التعاون الثنائي والإقليمي لمعالجة القضايا السكانية.

## ورشة عمل حول دور الإعلام في التوعية بخدمات الصحة الإنجابية

# د. بورجي يؤكد أهمية دور الإعلام في إيصال الرسائل الإعلامية السكانية

● الثورة/ شوقي العباسي

نظمت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أمس الأول بصنعاء ورشة عمل خاصة بدور الإعلام في التوعية بخدمات الصحة الإنجابية بمشاركة ٤٠ إعلامياً وصحفيًا يمثلون وسائل الإعلام الجماهيرية المقروءة والمسموعة والمرئية، وهدفت الدورة إلى تعريف المشاركين بالصحة الإنجابية وعناصرها وأهميتها وكذا إعداد آلية موحدة لكيفية تناول وسائل الإعلام لقضايا الصحة الإنجابية المختلفة بالإضافة إلى تزويد معدي ومقدمي الرسائل الإعلامية بأهم منطلقات وأسس العمل السكاني.

وفي الافتتاح أكد الدكتور أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان على أهمية دور الإعلام كشريك أساسي للمجلس في إيصال الرسائل الإعلامية الهادفة وتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الزيادة السكانية المرتقبة وتأثيراتها على مختلف القطاعات التنموية.

وأشار بورجي إلى أن كثيراً من الدراسات والبحوث أثبتت أن الدور الأساسي في إيصال هذه الرسائل يتمثل في الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام وأهميتها في التوعية خصوصاً وأن الزيادة الحالية في أعداد السكان تقابلها احتياجات كبيرة في كافة الخدمات التعليمية والصحية وكذا تشكل ضغطاً كبيراً على الموارد المائية والعديد من الموارد المختلفة.

وأضاف أمين عام المجلس الوطني للسكان أن الكثير من القضايا السكانية لا تحتاج إلى خدمات بل إلى وعي ومعرفة وثقافة مجتمعية كالنظافة والرضاعة الطبيعية وغيرها من



السكانية من أجل تعزيز المهارات لديهم أثناء تناول هذه القضية ولفت إلى أهمية الشراكة بين الإعلام والمجلس الوطني للسكان لتوحيد الخطاب الإعلامي وإيصال الرسائل الإعلامية السكانية السليمة وتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الزيادة السكانية في اليمن.

وتلقى المشاركون في الورشة عدداً من المحاضرات عن السكان وتحديات المستقبل ومهارات تصميم الرسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية والتخطيط الإعلامي للصحة الإنجابية افتتحها الدكتور/ فهد الصبري ومحاضرة عن دور الإعلام والإعلاميين في التوعية بخدمات الصحة الإنجابية قدمت من قبل مدير عام الإعلام بالمجلس الوطني للسكان، بالإضافة إلى محاضرة عن الصحة الإنجابية وأثرها على المجتمع قدمتها الدكتورة ريم عبده ناجي.

بصحة الأسرة، وما تواجهه اليمن خلال الفترة القادمة من تحديات إزاء هذه الزيادة السكانية، الأمر الذي يستدعي تكاتف الجهود بين مختلف الجهات والقطاعات المعنية لمواجهة هذه التحديات التي تخلفها الزيادة المرتفعة بالسكان في اليمن.

من جهته أوضح الأخ مجاهد أحمد الشعب مدير عام الإعلام بالمجلس الوطني للسكان أهمية دور الإعلام في مجال إيصال الرسائل التوعوية للسكان حيث أثبتت الدراسات أن الدور الأساسي لإيصال الرسائل السكانية التوعوية هي وسائل الإعلام حيث أكدت دراسة ميدانية نفذها المجلس أن ٥١٪ من الشباب مستجوبين أفادوا أنهم عرفوا وسائل تنظيم الأسرة من الإذاعة، و٣٥٪ من التلفزيون. وأشار الشعب إلى أن المجلس أصدر العديد من الأدلة والخاصة بالعاملين بالتوعية



الأمر التي يجب أن تكون ثقافة مجتمعية يمارسها الناس.

وأشار بورجي إلى أن كثيراً من الدراسات والبحوث أثبتت أن الدور الأساسي في إيصال هذه الرسائل يتمثل في الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام وأهميتها في التوعية خصوصاً وأن الزيادة الحالية في أعداد السكان تقابلها احتياجات كبيرة في كافة الخدمات التعليمية والصحية وكذا تشكل ضغطاً كبيراً على الموارد المائية والعديد من الموارد المختلفة.

وأضاف أمين عام المجلس الوطني للسكان أن الكثير من القضايا السكانية لا تحتاج إلى خدمات بل إلى وعي ومعرفة وثقافة مجتمعية كالنظافة والرضاعة الطبيعية وغيرها من

أهداف ومحاور ومضامين الاستراتيجية الخاصة بالتواصل وتغيير السلوك للفئات الأكثر عرضة للإصابة بفيروس الإيدز، وكذا خطة عملها التنفيذية والأساليب والآليات العملية المناسبة لتحقيق أهدافها المرسومة.

كما تم خلال هذه الورشة توزيع المشاركين فيها إلى مجموعات عمل لمناقشة تلك المواضيع وغيرها من الموضوعات والمسائل الأخرى المرتبطة بمرض فيروس الإيدز والمخاطر والآثار السلبية الناتجة عنه وانعكاس ذلك على الفئات العمرية المختلفة ذكراً وإناثاً وخاصة فئة الشباب، وذلك بهدف إبداء الملاحظات حولها وتقديمها بشكل إيجابي بما يخدم أهداف استراتيجية التواصل وتغيير السلوك وخطةها التنفيذية.

هذا وفي ختام فعاليات هذه الدورة، قام الأخ/الدكتور أحمد علي بورجي الأمين العام للمجلس الوطني للسكان ومعه الأخ/ الدكتور عبدالله عبدالكريم العرشي المدير التنفيذي لوحدة مشروع مكافحة الإيدز بالمجلس والدكتورة/ فوزية عبدالله غرامة منسقة برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، والسيدة رنا حداد- الخبيرة الدولية في مجال الاتصال وتغيير السلوك، بتوزيع الشهادات التقديرية على المشاركين.

وأكدت مستوى الحكومة، يجب أن يتركز العمل على إعداد إحصاءات موزعة بحسب الجنس ومستندة من مصادر موثوقة وقابلة للمقارنة يجري تحديثها بانتظام بدعم من المنظمات الدولية المتخصصة، وعلى إلغاء جميع التشريعات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، وسن وتطبيق تشريعات جديدة تضمن حقوق المرأة، واستعمال برامج التعليم ووسائل الإعلام لتعميم دور المرأة في التغيير والتنمية، وإشراك المرأة في الحياة السياسية عبر زيادة مشاركتها على الصعيد المحلي، وفي الأنشطة التنفيذية والتشريعية، والترويج للسياسات الاجتماعية التي تمكن المرأة من تحقيق التوازن بين متطلبات العمل ومسئوليات رعاية الأسرة واعتماد ميزانيات تراعي احتياجاتها، واستحداث مرصد اقتصادي عربي للسكان.

ويواجهن قيوداً مالية وتنظيمية في إنشاء أعمال خاصة بهن، كما يواجهن تحدياً مستمراً في التوفيق بين الحياة العائلية ومتطلبات العمل.

وأكدت الدراسة أن الحواجز القائمة على التمييز بين الجنسين والتي تدرج ضمن فئتين كبيرتين، فئته الحواجز المرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والممارسات الثقافية وفئة الحواجز المرتبطة بالموارد الاقتصادية والمالية تعتبر أحد أبرز العوامل التي تعيق تمكين المرأة العربية اقتصادياً، على الرغم من أن الدساتير في معظم الدول الأعضاء في الإسكوا تؤكد على مبدأ المساواة بين المواطنين، وبالرغم أيضاً من أن معظم هذه الدول قد وقعت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ومنها الاتفاقية المتعلقة بالمساواة بين العمال والعمالات في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة، والاتفاقية الخاصة بالتمييز في العمالة والمهن إلا أنها لم تطبقها لذلك ما زالت المرأة العربية بعيدة عن تحقيق المساواة الاقتصادية مع الرجل.

وأرجعت الدراسة الأسباب الرئيسية لهذا الوضع إلى وجود قوانين تنطوي على تمييز، وعدم تطبيق القوانين التي لا تنطوي على تمييز، بالإضافة إلى عدم وعي المرأة بحقوقها في هذا الجانب، موضحة بأن الوضع قد يزداد سوءاً بسبب عدم حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والمالية وتحكمها بها مع أن هذا الحق مكسب في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو بالتالي جزء من حقوق المواطنة للمرأة.

وتطرقَت الدراسة في توصياتها إلى أن وضع المرأة في منطقة الإسكوا يتطلب بالضرورة اتخاذ تدابير على صعيد السياسات واعتمادها بهدف تعزيز مساهمة المرأة الاقتصادية، والاعتراف بهذه المساهمة لما لها من تأثير إيجابي، ليس على المرأة فحسب بل على الاقتصاد والمجتمع عموماً،

الثورة/متابعات

●«أختتمت الأحد الماضي بصنعاء أعمال الدورة التدريبية الخاصة بتدريب مدربين لتطوير مواد ورسائل إعلامية وتثقيفية واتصالية للفئات الأكثر خطورة وعرضة للإصابة بفيروس الإيدز، وتطوير خطة عمل تنفيذية للاستراتيجية الخاصة بالتواصل وتغيير السلوك للحد من مخاطر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة الإيدز، والتي نظمتها وحدة مشروع مكافحة الإيدز بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز خلال الفترة ٢٨-٢١ فبراير الماضي.

وقد تلقى ٢٠ «مشاركاً ومشاركة من» ١٣ «صحافة في هذه الدورة وعلى مدى ٧» أيام، العديد من المحاضرات العلمية النظرية والتدريبية العملية التطبيقية التي تمحورت في مجملها حول نظريات وأساسيات التواصل الفعال وتغيير السلوك وكيفية تحديد الأهداف الاتصالية وتطوير واختيار الرسائل والمواد والقنوات الإعلامية والتثقيفية المناسبة الخاصة بنشر وتعزيز الوعي وتغيير السلوك في أوساط الفئات عالية الخطورة للإصابة بفيروس الإيدز، بالإضافة إلى استعراض ومناقشة

الدورة وعلى مدى ٧» أيام، العديد من المحاضرات العلمية النظرية والتدريبية العملية التطبيقية التي تمحورت في مجملها حول نظريات وأساسيات التواصل الفعال وتغيير السلوك وكيفية تحديد الأهداف الاتصالية وتطوير واختيار الرسائل والمواد والقنوات الإعلامية والتثقيفية المناسبة الخاصة بنشر وتعزيز الوعي وتغيير السلوك في أوساط الفئات عالية الخطورة للإصابة بفيروس الإيدز، بالإضافة إلى استعراض ومناقشة

## في دراسة حديثة لـ«الاسكوا»:

# التمييز بين الجنسين أحد أبرز العوامل التي تعيق تمكين المرأة العربية اقتصادياً

●، اكتسب موضوع تمكين المرأة زخماً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية بفضل الجهود الكبيرة والحيثية التي بذلتها المرأة في العالم للمطالبة بحقوقها ولإدماج قضاياها في مختلف السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج الإنمائية، وقد أدى اهتمام دول وحكومات العالم وخاصة اهتمام الأمم المتحدة بقضايا المرأة إلى تحقيق تغيير ملموس في اللغة المتداولة حول المرأة وقضايا الجنسين، إذ تحولت من النهج القائم على الرعية إلى النهج الهادف إلى تمكين المرأة، غير أن تمكين المرأة لم يتحقق بعد بشكل كامل.

أمين عبدالله إبراهيم

ووفقاً لنتائج الدراسة التي صدرت مؤخراً عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا» التابعة للأمم المتحدة، فإن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الاسكوا» قد سجلت تزايداً مطرداً خلال العقود القليلة الماضية، غير أنها تبقى متدنية مقارنة بسائر مناطق العالم.

وظلت حصة المرأة من اليد العاملة ثابتة نسبياً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠م على أقل من ربع مجموع القوى العاملة في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا.

وتشهد المنطقة ارتفاعاً في معدلات البطالة والعمالة غير المستقرة، ويستأثر القطاع غير النظامي الذي لا يخضع للضوابط بحصة كبيرة من القوى العاملة، في حين يشير تحليل اتجاهات العمالة وتوزيع اليد العاملة الإنمائية بين القطاعين العام والخاص إلى أن القطاع العام كان المجال الرئيسي لعمل المرأة لفترة طويلة، ولا يزال في بلدان عديدة في المنطقة، غير أن الوضع يتجه حالياً نحو زيادة فرص عمل المرأة في القطاع



مشيراً إلى أن الوسيلة المثلى لتحقيق ذلك تمكن في اعتماد نهج ثلاثي الأطراف ترعاه الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

فعلى مستوى الحكومة، يجب أن يتركز العمل على إعداد إحصاءات موزعة بحسب الجنس ومستندة من مصادر موثوقة وقابلة للمقارنة يجري تحديثها بانتظام بدعم من المنظمات الدولية المتخصصة، وعلى إلغاء جميع التشريعات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، وسن وتطبيق تشريعات جديدة تضمن حقوق المرأة، واستعمال برامج التعليم ووسائل الإعلام لتعميم دور المرأة في التغيير والتنمية، وإشراك المرأة في الحياة السياسية عبر زيادة مشاركتها على الصعيد المحلي، وفي الأنشطة التنفيذية والتشريعية، والترويج للسياسات الاجتماعية التي تمكن المرأة من تحقيق التوازن بين متطلبات العمل ومسئوليات رعاية الأسرة واعتماد ميزانيات تراعي احتياجاتها، واستحداث مرصد اقتصادي عربي للسكان.

ويواجهن قيوداً مالية وتنظيمية في إنشاء أعمال خاصة بهن، كما يواجهن تحدياً مستمراً في التوفيق بين الحياة العائلية ومتطلبات العمل.

وأكدت الدراسة أن الحواجز القائمة على التمييز بين الجنسين والتي تدرج ضمن فئتين كبيرتين، فئته الحواجز المرتبطة بالمؤسسات الاجتماعية والممارسات الثقافية وفئة الحواجز المرتبطة بالموارد الاقتصادية والمالية تعتبر أحد أبرز العوامل التي تعيق تمكين المرأة العربية اقتصادياً، على الرغم من أن الدساتير في معظم الدول الأعضاء في الإسكوا تؤكد على مبدأ المساواة بين المواطنين، وبالرغم أيضاً من أن معظم هذه الدول قد وقعت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ومنها الاتفاقية المتعلقة بالمساواة بين العمال والعمالات في الأجر عن العمل المتساوي في القيمة، والاتفاقية الخاصة بالتمييز في العمالة والمهن إلا أنها لم تطبقها لذلك ما زالت المرأة العربية بعيدة عن تحقيق المساواة الاقتصادية مع الرجل.

وأرجعت الدراسة الأسباب الرئيسية لهذا الوضع إلى وجود قوانين تنطوي على تمييز، وعدم تطبيق القوانين التي لا تنطوي على تمييز، بالإضافة إلى عدم وعي المرأة بحقوقها في هذا الجانب، موضحة بأن الوضع قد يزداد سوءاً بسبب عدم حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والمالية وتحكمها بها مع أن هذا الحق مكسب في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو بالتالي جزء من حقوق المواطنة للمرأة.

وتطرقَت الدراسة في توصياتها إلى أن وضع المرأة في منطقة الإسكوا يتطلب بالضرورة اتخاذ تدابير على صعيد السياسات واعتمادها بهدف تعزيز مساهمة المرأة الاقتصادية، والاعتراف بهذه المساهمة لما لها من تأثير إيجابي، ليس على المرأة فحسب بل على الاقتصاد والمجتمع عموماً،

## في دراسة ميدانية حديثة: غالبية الشباب يؤكدون أهمية المبادعة بين الولات

● الثورة/ خاص

أكدت دراسة ميدانية أن غالبية الشباب من الجنسين اعتبروا فترة الستينين هي الفترة المناسبة للمبادعة بين المواليد، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن ٥٢.٧٪ من ٥٤.٨٪ على التوالي من العينة المبحوثة أيدوا هذا الرأي.

ويحسب الدراسة التي نفذتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في عدد من المحافظات المستهدفة يرى معظم الشباب من الجنسين أن الزوج فقط من يحق له اتخاذ قرار الإيجاب، حيث تناولت النسبة بين الذكور والإناث على التوالي ٧٠.٦٪ (٤٣.٥٪)، بينما تراوحت إجابات الشباب أن يكون القرار للزوجين معا حيث بلغت النسبة ٢١.٩٪ للذكور و٤.٢٪ للإناث كما يرى الشباب أن مصدر اللجوء لحل مشاكل الشباب ينبغي أن يكون للأب ٦٤.٤٪ للذكور مقابل ٥٧.٧٪ للإناث.

وتشير الدراسة إلى أن ٥٩.٢٪ من إجمالي العينة المستهدفة سمعوا عن تنظيم الأسرة وأن ٨٥.٩٪ هم من يبيدون مبدأ تنظيم الأسرة، في حين من سبق لهم استخدام إحدى الوسائل فقد وصلت نسبتهم إلى ٢٢.١٪ في أوساط الذكور مقابل ٢٥.٥٪ في أوساط الإناث، وبحسب الدراسة فإن هذه النسب طبيعية كون أن النسبة الكبيرة من المبحوثين غير متزوجين، وعن الرغبة في استخدام تنظيم الأسرة مستقبلاً فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن ٧١.٧٪ يرغبون باستخدام تنظيم الأسرة في حين بلغت نسبة من يرغبون استخدامها بنسبة ٩.٣٪ أما من لا يرغبون استخدام تنظيم الأسرة مستقبلاً بلغت نسبتهم ١٩٪ من إجمالي العينة المبحوثة في الدراسة.

وأوضحت الدراسة أن النسبتين الأخيرتين تبين الحاجة لمزيد من التوضيح والتعريف بأهمية تنظيم الأسرة حفاظاً على صحة الأم والطفل وتخفيفاً للأعباء الأسرية والمجتمعية الناجمة عن الإنجاب الكثير والمتقارب.

وأظهرت مؤشرات ونتائج الدراسة التدني الكبير في الفهم لدى الشباب من الجنسين من أهمية المشورة الصحية قبل الزواج، حيث يرى ٤٧.٤٪ من الذكور والإناث على التوالي بأن المشورة قبل الزواج مهمة جداً في حين يرى ٣٨.٢٪ من ٣٦.٥٪ من الجنسين بأنها غير مهمة أما ٥.٩٪ و١١.٨٪ من الذكور والإناث يرون أنها مهمة إلى حد ما. وعن الدور الذي تقوم به برامج التوعية والإعلام عن الأمراض المنقولة جنسياً تشير نتائج الدراسة إلى أن ٣٦.٨٪ من الذكور و١١.٢٪ من الإناث أفادوا بكفاية دور الإعلام، بالإضافة إلى نسبة لا بأس بها من النوعين أفادوا بأن ما يقوم كاف إلى حد ما مع وجود نسبة من عدم المعرفة عن كفاية الدور من عدمه وخصوصاً في أوساط الإناث حيث بلغت تلك النسبة ٤٣.٤٪ للإناث مقابل ٢١٪ للذكور الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهود في مجال التوعية بمخاطر الأمراض المنقولة جنسياً سواءً من قبل الإعلام الجماهيري أو من خلال التوعية المباشرة عبر الندوات والدورات وخطباء الجوامع في المدارس ومن خلال الأطباء والعاملين الصحيين بمختلف مستوياتهم، بالإضافة إلى دور الشباب المثقف في تعزيز الوعي داخل الأسرة والمجتمع عموماً وبالخصوص في الأرياف التي تفتقر للمعلومات المطلوبة في العديد من القضايا الصحية والمجتمعية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن ٦٠.٧٪ من الشباب الذكور يؤكدون التوعية في أوساط الأسرة، وأن ٤١.٩٪ من الإناث يبيدون هذا الرأي في حين يؤيد الشباب من الجنسين ذكور وإناث أن ٥١.٨٪ و٢٨.٢٪ التوعية في أوساط الشباب وفي المدارس في حين بلغت نسبة من يبيدون التوعية عبر المسجد من الجنسين ٢٢.٦٪ و ١٧.٤٪.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة/المادة (٣) وزارة حقوق الإنسان

## لكل طفل الحق في تكوين الجمعيات والنوادي التي يمارس من خلالها نشاطاته الاجتماعية والثقافية.